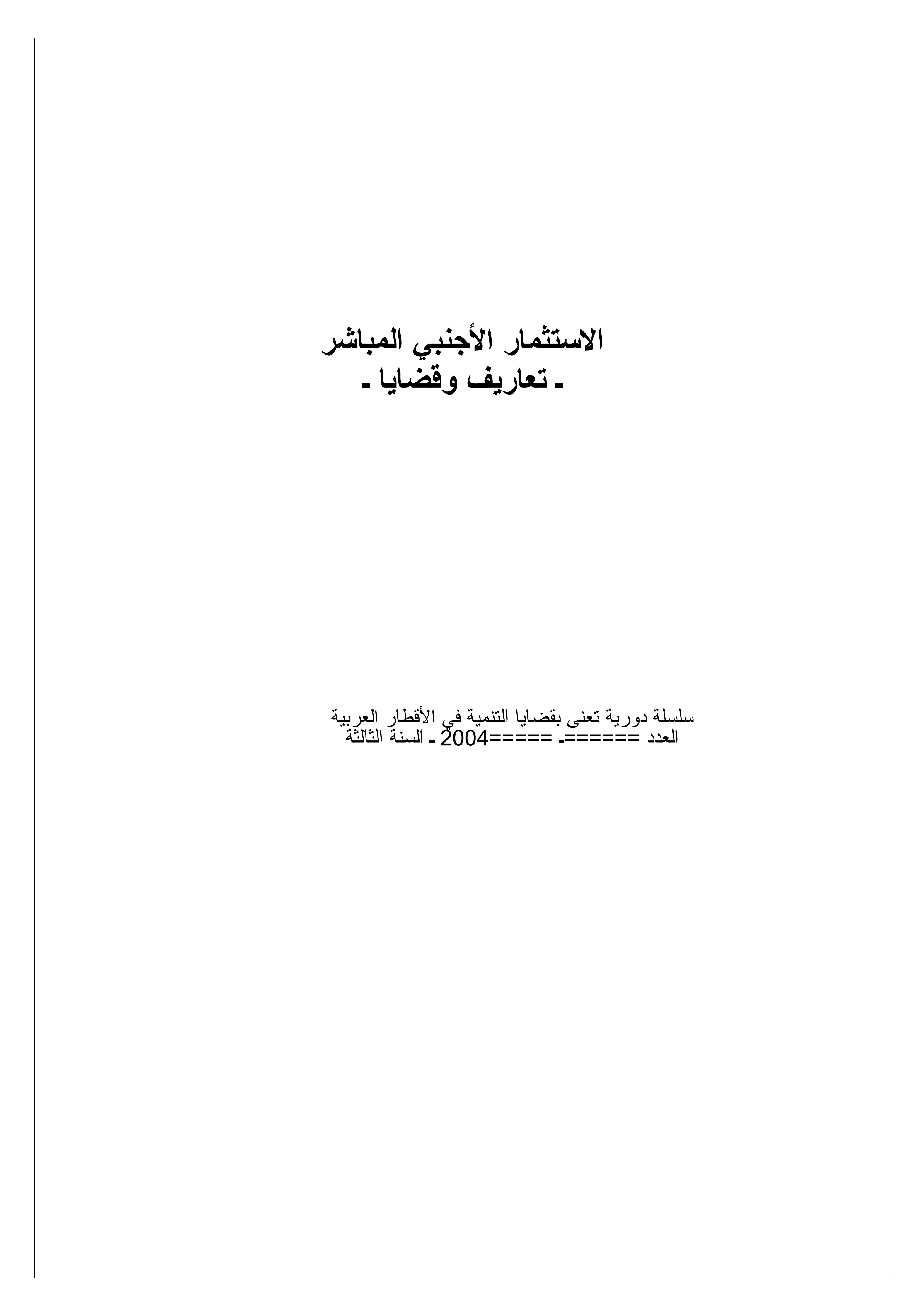


الاستثمار الأجنبي المباشر
ـ تعاريف وقضايا ـ

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية
العدد ======ـ =====2004 ـ السنة الثالثة

تقديم

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. وكذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة ***"جسر التنمية "*** في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

الاستثمار الأجنبي المباشر

إعداد: الاستاذ حسان خضر

أولاً ـ مقدمة وتعريف:

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دوراً هاماً في دعم نمو اقتصادات الدول النامية، لا سيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية. وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهي: الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار، فضلاً عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي.

وقد اعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له. ومع نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة، زادت حركة التجارة بشدة كما تبنت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد للاستفادة من الوفورات الناجمة عن التخصص وتوزيع الأنشطة.

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات. ويمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً عديدة، كأنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة، أو من خلال عمليات الدمج والتملك. ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10 في المائة أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على ان ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها. مع ضرورة التنبه الى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين.

يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بتملك 10% أو أكثر من رأسمال الشركة على ان ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها.

ثانياً ـ لمحة تاريخية:

يعود تاريخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية إلى القرن التاسع عشر، حيث تركزت هذه الاستثمارات خلال فترات الاستعمار في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة. وقد شهدت بدايات القرن العشرين تطوير جزء كبير من البنية الأساسية في مختلف أنحاء العالم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيها الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وبحلول عام 1914 كان الرصيد العالمي المتراكم من الاستثمار الأجنبي المباشر يقدر بحوالي 15 مليار دولار، وكانت المملكة المتحدة حينذاك المصدر الأكبر للاستثمار تليها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وكانت أمريكا أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر. وفي عام 1938 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 66 مليار دولار وكانت الشركات البريطانية لا تزال أكبر المستثمرين. وقد توجهت أكثر من نصف تلك الاستثمارات إلى الدول النامية ولاسيما أمريكا اللاتينية وآسيا، خاصة في قطاعي الزراعة والتعدين والبنية الأساسية.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات وأصبح الاستثمار في الصناعات التحويلية، أكثر أنواع الاستثمار شيوعاً. وقد اتبعت معظم الدول النامية خلال الخمسينات والستينات استراتيجيات تنموية مستندة إلى الاقتصاد الموجه والمغلق وركزت على تنمية الصناعات المحلية. وساد التخوف من الاثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر مثل خلق تبعية اقتصادية، والتدخل السياسي وإضعاف الشركات المحلية. وكان من شأن ذلك أن شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعاً ملحوظاً في تلك الحقبة اقتُصرت آنذاك في شكل هدايا ومنح وقروض.

أما في عقد السبعينات فقد كان تأثر الاستثمار الاجنبي المباشر بتحسن أسعار السلع الأولية على مستويين، الأول في قطاعات الصناعات الاستخراجية كالبترول والغاز. والثاني تولّد نتيجة الوفر الذي تحقق في فوائض موازين مدفوعات الدول المصدرة للسلع الأولية والذي شكل مصدراً هاماً لرأس المال القابل للاستثمار. وقد أُعيد تدوير تلك الأموال إلى الدول النامية على شكل قروض سيادية قدمتها البنوك التجارية. وبالتالي، أصبحت الدول النامية أكثر اعتماداً على تلك القروض وأقل اهتماماً باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. كما استفادت الدول النامية من الزيادة في أسعار السلع الأولية بما يكفي لتلبية احتياجاتها الاستثمارية من المدخرات المحلية دون الحاجة إلى استثمار أجنبي مباشر.

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية نموا كبيرا في القرن التاسع عشر، وتركز في قطاعات المعادن والزراعة والخدمات العامة.

وقد استمر هذا التراجع في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى النصف الأول من عقد الثمانينات، حيث جهدت الدول النامية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي أثر هبوط أسعار السلع الأولية، والكساد الاقتصادي في الدول الصناعية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وهي العوامل التي أدت مجتمعة إلى اندلاع أزمة الديون. وقد عمدت الدول النامية جراء ذلك إلى تنفيذ برامج للإصلاح الهيكلي وتحرير بيئة ممارسة النشاط الاقتصادي وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر. واستطراداً، بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتدفق إلى الدول النامية في النصف الثاني من الثمانينات استجابة لتلك التغيرات. وقد توجه جزء من تلك الاستثمارات إلى الدول الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية. وتركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات الموجهة للتصدير، متأثرة بانخفاض تكاليف التشغيل وزيادة روابط السوق.

وفي عقد التسعينات أصبحت عناصر الإنتاج أكثر تحركاً عبر الحدود الوطنية، وقامت الشركات المتعددة الجنسيات بتحقيق تكامل الإنتاج الدولي وخلق الأسواق التي تجتاز الحدود الوطنية. واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية مع تزايد برامج الخصخصة واعتماد سياسات تشجيع الاستثمار وتحرير سياسات التجارة الخارجية كجزء من جولة أورجواي للمفاوضات التجارية.

وزاد عدد المعاهدات الثنائية الأطراف الموقعة والمتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته، كما تم وضع اتفاقيات متعددة الأطراف بهذا الشأن. هذا، وتقوم الدول الصناعية بالتفاوض حيال وضع اتفاقية لتنظيم تدفق الاستثمار إليها، كما أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تزيد من تأييدها لفكرة التوصل إلى اتفاقية عالمية بشأن الاستثمار بهدف مواصلة تحرير أطر السياسات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثاً ـ أنواع ومحددات والتوزيع القطاعي للاستثمار المباشر:

لا يوجد في الواقع تعريف متفق عليه ينطبق على كافة أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يمكن بالتالي من معرفة المحددات والعوامل التي تحكم اتجاهاته وحركته.

1. انواع الاستثمار الاجنبي المباشر:

تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار. وقد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية:

- البحت عن المصادر: يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما تلك الغنية بالمواد الأولية كالنفط والغاز والمنتجات الزراعية. فضلاً عن الاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة أو وجود عمالة ماهرة ومدربة.
- البحث عن الأسواق: يهدف هذا النوع من الاستثمارات عادةً إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات (المحلية والمجاورة أو الإقليمية) ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة.
- البحث عن الكفاءة: يحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية.
- البحث عن أصول استراتيجية: يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية.

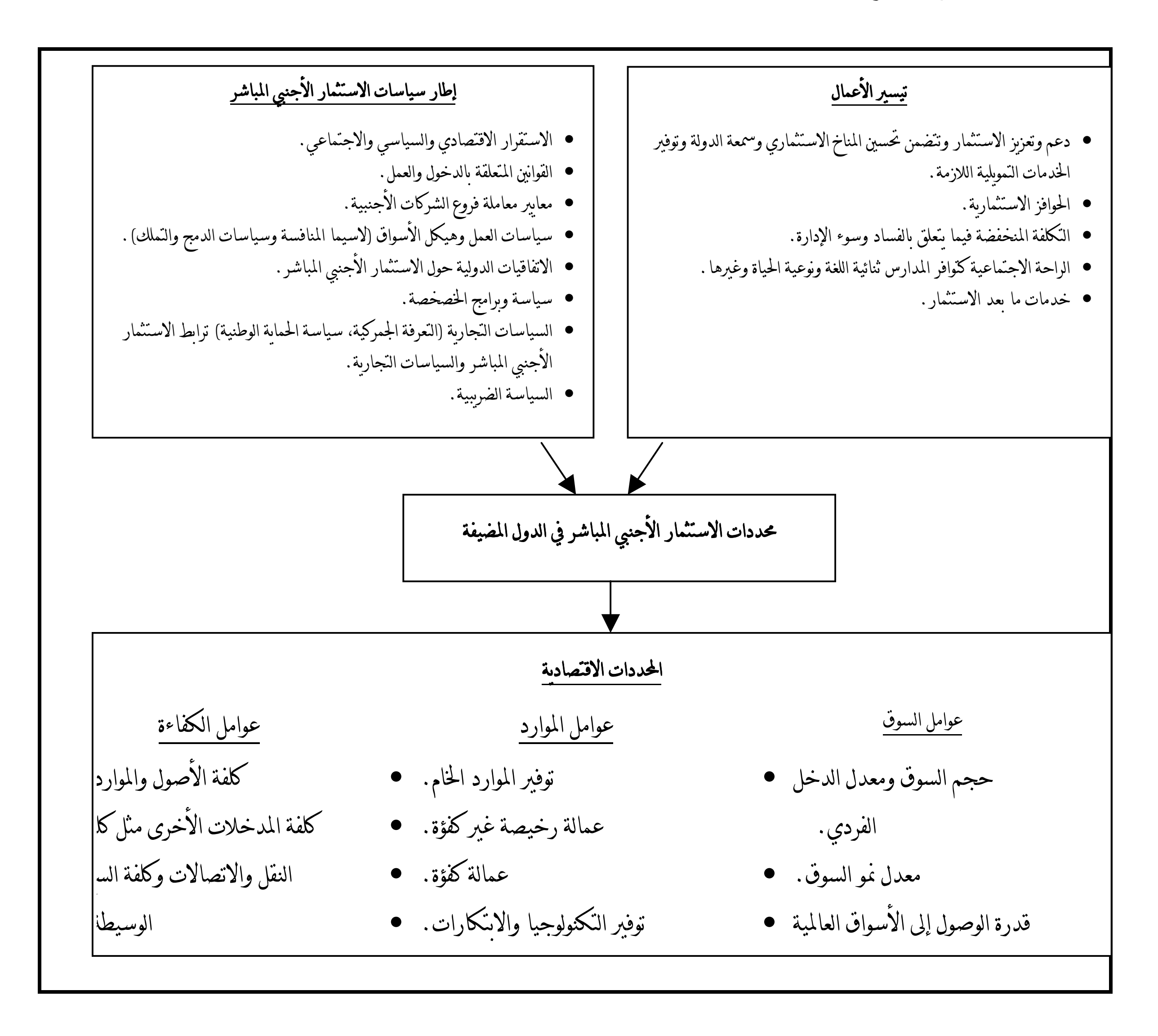
وفي سياق موازٍ، هنالك العديد من التصنيفات لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من وجهة نظر المستثمرين (الدولة المصدرة) أو من وجهة نظر الدولة المتلقية للاستثمارات (Moosa 2002). فمن منظار الدولة المصدرة، يمكن تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: الأفقي، العامودي، والمختلط. يهدف النوع الاول إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محلياً. أما النوع الثاني فيهدف إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العامودي الخلفي) أو للاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو منافذ التوزيع (الاستثمار العامودي الأمامي). في حين يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط النوعين المشار إليهما.

أما من منظار الدولة المتلقية، فيمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها وهي الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات، أو إلى زيادة الصادرات، والاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

2. محددات الاستثمار المباشر:

هنالك ثلاثة عوامل رئيسية تعتمدها الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للحدود للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي: سياسات الدولة المضيفة، الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الاستثمارات، والمواصفات الاقتصادية للدول المضيفة. ويمكن تفصيل محددات الدولة المضيفة للاستثمار ضمن

ثلاثة عناوين رئيسية وهي: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية، وتيسير الأعمال.



وبطبيعة الحال، فإن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة لأخرى وذلك وفقاً لسياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات (UN, WIR 1998).

3. التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر:

تشير بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" لعام 2003 حول التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية المباشرة الى ان القطاع الأولي (الزراعة والتعدين) يستحوذ فقط على ما نسبته 2.5% من الإجمالي، في حين بلغت حصة القطاع الثاني (الصناعة) حوالي 31.2% والقطاع الثالث (الخدمات) حوالي 66.3%. وضمن القطاع الثاني كانت قطاعات مثل النشر والطباعة والإنتاج الإعلامي والصناعات الكهربائية والإلكترونية والفحم والبترول والوقود النووي هي الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر. وبالمثل في القطاع الثالث فقد استأثرت

قطاعات النقل والتخزين والاتصالات والخدمات المالية بالحصة الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تشير بيانات "الأونكتاد" الى ان الدول المتقدمة وبخاصة أمريكا وأوروبا، تستحوذ على معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى القطاعين الثاني والثالث، أما الدول النامية ومنها الدول العربية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إليها قد جاء بالأساس لتمويل برامج الخصخصة التي شهدتها تلك الدول وعمليات التحرر المالي والاستثماري في صناعات تندرج ضمن القطاعين الثاني والثالث. في حين تركزت الاستثمارات المتجهة الى الدول الأقل نمواً وبعض الدول الأفريقية، في القطاع الأولي وبخاصة النفط علماً بأن صناعات الخدمات مثل العمل المصرفي والتمويل، قد بدأت تتسم بأهمية ملموسة خلال الفترة القريبة الماضية.

> تتحدد قدرة كل دولة على جذب الاستثمارات الأجنبية استنادا الى متوسط دخل الفرد، معدل نمو الناتج المحلي، توافر البنية الأساسية، الاستقرار السياسي، ومعدل العائد على رأس المال.

أما التوزيع القطاعي في الدول العربية، فتشير بيانات برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى وجود اختلاف كبير في مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الدول الدول العربية، حيث مثل الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي في الدول النفطية الحصة الأكبر، في حين تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الدول غير النفطية في القطاعين الثاني والثالث. وإن دل هذا على شئ فإنه يدل على أن الميزة التنافسية لدى الدول العربية تتفاوت بين دولة وأخرى وبالتالي ينبغي أن تقوم الدول العربية بتنمية القطاعات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية تصديرية مع الأخذ في الاعتبار القطاعات ذات الكثافة التقنية العالية بعيداً عن القطاعات التقليدية، وإن كان لا زال هنالك مجالاً رحباً للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات الاستخراجية.

جدول (1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب مجموعات الدول
(مليون دولار)

	البيان	1998	%	1999	%	2000	%	2001	%	2002	%
	إجمالي العالم	694457		1088263		1491934		735145		651188	
	الدول المتقدمة	484239	70	837760	77	1227476	82	503144	68	460334	71
	الدول النامية	187610	27	225140	21	237894	16	204801	28	162145	25
	وسط وشرق	22607	3	25362	2	26563	2	27200	4	28709	4

	أوروبا										

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2003.

رابعا ـ التحليل الاقتصادي لتأثير الاستثمارات الاجنبية:

هنالك عوامل عديدة تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دولة ما وابتعادها عن أخرى. ومن تلك العوامل ارتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي في البلد المتلقي للاستثمارات، وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي، وتوافر البنية الأساسية ودرجة الاستقرار السياسي، فضلاً عن معدل العائد على رأس المال.

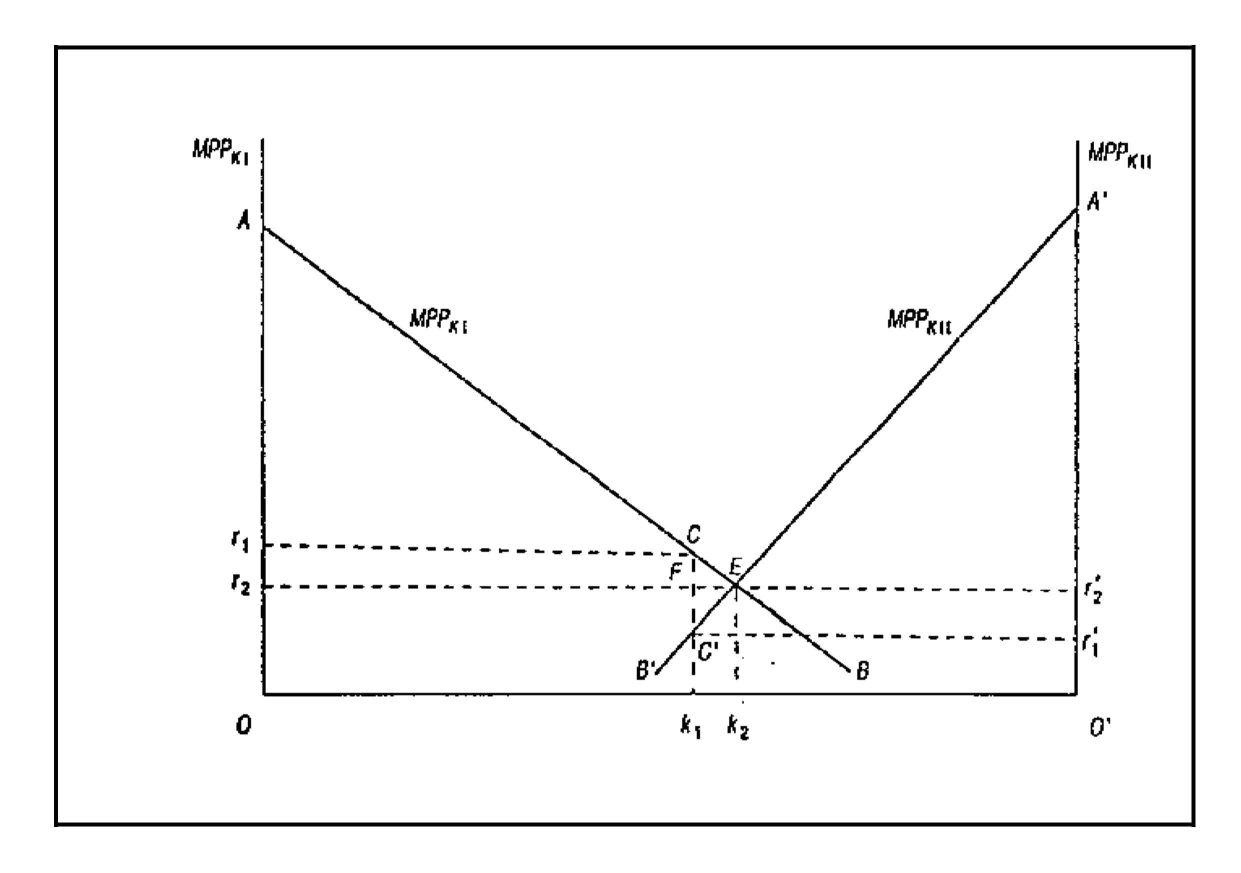
تستأثر الدول المتقدمة بمعظم الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى القطاعين الثاني والثالث، في حين تتركز هذه الاستثمارات في الدول النامية في القطاع الأولي.

1. العوامل المحددة لانتقال رؤوس الاموال:

إن انتقال رأس المال العالمي له تأثيرات مختلفة على إنتاج الدول ذات العلاقة وعلى الإنتاج العالمي وعلى معدل العائد على رأس المال وعلى بعض عوامل الإنتاج الأخرى. ويوضح الشكل (1) كيفية انتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول. حيث نلاحظ أن الطلب على رأس المال (MPP_{K1}) في الدولة **I** مرسوم من ناحية الشمال، أما الطلب على رأس المال (MPP_{K11}) للدولة **II** فمرسوم من ناحية اليمين. والعرض الكلي المتوفر لرأس المال في الدولتين موضح بطول المحور الأفقي من O إلى O'. فإذا كانت الأسواق تعمل بشكل تام (Perfectly)، فإن إنتاجية رأس المال (أي العائد على رأس المال) يجب أن تكون متساوية في الدولتين. وإلا فسوف يكون هنالك حافز لانتقال رأس المال من استخدام الإنتاجية المنخفض إلى المرتفع. وتحدث هذه الحالة عندما يكون منحنى الطلب في الدولتين يتقاطعان عند نقطة (E). وعندما يحدث التوازن E يكون عائد رأس المال متساو في الدولتين ($or_2 = o'r'_2$)، ويوظف رأس مال قدره OK_2 في الدولة **I** ورأس مال $O'K_2$ في الدولة **II**.

يحقق الاستثمار الاجنبي منافع عديدة للدول النامية كتوفير التمويل للتنمية، نقل التقانة، خلق فرص عمل، تنمية الصادارت، وتحسين ميزان المدفوعات.

الشكل (1) توازن أسواق رأس المال: حالة دولتين



2. عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر:

شكلت الاستثمارات الاجنبية المباشرة مصدراً رئيسياً للتمويل في الدول النامية، كما ساهمت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الأنواع الأخرى من التدفقات الرأسمالية الخاصة كونه يستند إلى حدٍ كبير، على الرؤية المستقبلية الطويلة المدى للمستثمرين لامكانية تحقيق الأرباح من خلال أنشطتهم الاقتصادية.

وقد يكون من الخطأ التصور بأن المنافع التي يمكن أن تجنيها الدول النامية جرّاء جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يمكن الحصول عليها دون تكلفة. فالمستثمرون لهم أهداف ودوافع من تدويل انشطتهم. كما ان الحكومات التي تشجع شركاتها الوطنية على الاستثمار في دول اخرى، تسعى من وراء ذلك الى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية. ما يعني ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار. وتعتمد درجة استفادة كل طرف إلى حدٍ كبير، على سياسات وممارسات الطرف الآخر بشأن نوع وطبيعة الاستثمار الذي يمثل جوهر العلاقة بين الطرفين.

وتثبت التجارب المختلفة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المتلقية له، ومن تلك المنافع:

- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.
- الاسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
- تسهيل حصول الدول المضيفة على التقانة الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.
- توفير فرص عمل جديدة، فضلاً عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة. وان كان ذلك يتوقف على ما تضعه تلك الدول من ضوابط وشروط.
- تذكية المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.
- المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير، لاسيما أن الشركات متعددة الجنسيات لديها أفضل الإمكانيات للنفاذ إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية.
- الاسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

وحقيقة الأمر أنه لا يمكن تجاهل دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق معدلات نمو ملحوظة وسريعة في حصص تصدير السلع الصناعية للدول النامية مما يؤثر على النمو الاقتصادي لتلك الدول.

وهذا ما يفسر تلك المنافع تنافس الدول النامية للفوز بأكبر حصة ممكنة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واعتمادها الكثير من الامتيازات والتسهيلات والحوافز لجذب المستثمرين. وفي حين فتحت بعض الدول المجال امام الاستثمار الاجنبي في كافة القطاعات ، فقد قامت دول اخرى باستثناء بعض القطاعات باعتبارها استراتيجية أو تمس الأمن القومي والاقتصادي للدولة.

جدول (2) التغييرات في النظم الوطنية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر (1995-2002)

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
• عدد الدول التي أدخلت تغييرات على نظم الاستثمار فيها	64	65	76	60	63	69	71	70
• عدد التغييرات التنظيمية ومنها:	112	114	151	145	140	150	208	248
– أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر (1)	106	98	135	136	131	147	194	236
– أقل ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر (2)	6	16	16	9	9	3	14	12

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2003.
(1) بما في ذلك التغييرات المتعلقة بالتحرير أو التغييرات الهادفة إلى تعزيز أداء الأسواق، إضافة إلى زيادة الحوافز.
(2) بما في ذلك التغييرات الهادفة إلى زيادة الضوابط والتقليل من الحوافز أيضا.

وعليه، يمكن القول- بوجه عام- أن قضايا التكلفة والعائد المرتبط بالاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تقتصر فقط على ممارسات المستثمر الأجنبي، وإنما يتوقف أيضاً على الكثير من العوامل والمحددات التي تشكل في أساسها خصائص بيئة ومناخ الاستثمار في الدول النامية.

خامسا ـ الشركات متعددة الجنسيات:

تعرف الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporation (MNCs) أو الشركات عبر الأوطان Transnational Corporations (TNCs) بأنها الشركات التي تملك أو تدير أو تمارس بصورة مباشرة أو غير مباشرة نشاطاً استثمارياً (إنتاج، تسويق، خدمات، وغيرها) خارج حدود الدولة الأم. وهنالك العديد من التعريفات بعضها يستند إلى عنصر الحجم، والبعض الآخر إلى حجم المبيعات السنوية وهنالك من يستند في تعريفه إلى عدد الدول التي تمارس فيها تلك الشركات نشاطها لكي تسمى شركات متعددة الجنسيات.

وهنالك العديد من الأنماط لشركات متعددة الجنسيات، مثل النمط المركزي (Ethnocentric Enterprise) يصف الشركات متعددة الجنسيات بأنها وحيدة الجنسية، أي وطنية في الأساس ولكنها تملك فروعاً في دول وأسواق أخرى، ويتم رسم سياساتها واتخاذ جميع القرارات الرئيسية في المركز الرئيسي، أي في الدولة الأم. وهناك النمط اللامركزي (Polycentric Enterprise) والذي يتصف بدرجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات وحرية التصرف في جميع فروع الشركة في الخارج. وفي هذا

النمط يمكن أن تتعدد الجنسيات المالكة للشركة. اما النمط الجغرافي (Geocentric Enterprise)، فيتميز بالتكامل والانتشار الجغرافي في ممارسة الأنشطة والعمليات على مستوى العالم، حيث تتصف الشركات بكبر الحجم وتوافر الموارد المادية والبشرية والفنية.

وفي هذا الإطار أيضاً يبرز تصنيف آخر للشركات المتعددة الجنسيات يرتكز بشكل أساسي على ثلاثة محاور رئيسية هي درجة التكامل، وطبيعة النشاط ونوعية التكنولوجيا المنقولة. فضمن المحور الأول تكون الشركات متعددة الجنسيات متكاملة رأسياً (Vertical Integration) ويكون المستوى التكنولوجي مرتفع جداً وينحصر نشاطها في الصناعات الاستخراجية والصناعة. أما المحور الثاني فيشمل الشركات متعددة الجنسيات المتكاملة رأسياً (Horizontal Integration) بحيث يكون المستوى التكنولوجي فيها مرتفع ولكنه أقل حساسية من الناحية السياسية مقارنة بالصناعات الاستخراجية كالبترول مثلاً، وأقل عرضة للتأميم من قبل الدول المضيفة. وتشمل تلك الصناعات المشروبات الغازية، المنظفات، الأغذية وغيرها. وينطوي المحور الثالث على الشركات التي تقوم بنقل التكنولوجيا المتقادمة إلى الدولة المضيفة النامية وذلك عن طريق الاستثمار المباشر. وهنا تقوم الشركات بإنشاء فروع إنتاجية لإنتاج أحدى السلع التي تدهور الطلب عليها في الوطن الأم لأسباب ترجع إلى التقادم التكنولوجي أو تشبع السوق المحلي أو ظهور سلع بديلة لها في السوق المحلي.

ساهمت الشركات متعددة الجنسيات في زيادة الكفاءة والإنتاجية عن طريق تعزيز المنافسة.

ويعتبر ظهور الشركات متعددة الجنسيات أحد المظاهر الحديثة لتقدم الكثير من دول العالم مثل كوريا الجنوبية، البرازيل، الأرجنتين وجنوب أفريقيا. وقد ساهمت الشركات المتعددة الجنسيات في الكثير من المجالات ولاسيما نقل التكنولوجيا، تطوير الإدارة، التدريب، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة الكفاءة والإنتاجية عن طريق رفع حدة المنافسة.

وتنمو الشركات متعددة الجنسيات إما من خلال ملكية كاملة للمستثمر الأجنبي (Wholly Owned Enterprise) في الشركات الوطنية، أو من خلال الشراكة (Joint Ventures) بين مستثمر أجنبي ومستثمر وطني أو من خلال عقود الامتياز (Franchise).

سادسا ـ الاستثمار الأجنبي والعولمة:

أدت عمليات التحرير الاقتصادي، المترافقة مع التقدم في مجال الاتصالات ووسائل النقل إلى تزايد تكامل الأسواق العالمية والخدمات ورؤوس الأموال. وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر حافزاً كبيراً لعملية التكامل تلك من خلال المساعدة في ربط أسواق رأس المال والعمل وزيادة الأجور النسبية وإنتاجية الشركات في الدول المضيفة. وقد انتهجت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات صفة عالمية مستندة في ذلك إلى قدر كبير من التخصيص وتوزيع الأنشطة، واستهدفت الاستفادة من الوفورات الكبيرة التي تحققها هذه الاستراتيجيات.

وقد استفادت الدول الحديثة التصنيع في شرق آسيا من الاندماج في السوق العالمي ومن تحرير التجارة ومن التدفقات العالمية للاستثمارات المباشرة لتحقق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة. وشجع ذلك دولاً نامية أخرى على إدراك منافع الاندماج بدرجة أكبر في الاقتصاد العالمي وتعزيز قدرتها التنافسية على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من خلال زيادة الحوافز وتعزيز السياسات وتخفيض القيود التنظيمية، وتحرير الأسواق. كما أدركت الدول النامية بأن المعيار الذي تقيس به قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر قد تغير من حجم إسهامه المباشر في القيمة المضافة المحلية إلى النتائج الأطول أمداً بالنسبة لقدرة الموارد والإمكانيات المحلية للاقتصاد على المنافسة.

ومع التوجه الى نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أصبح المستثمرون الدوليون يعيدون موازنة تركيبة محافظهم مع سقوط الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الوقت نفسه، فإن الاتجاه المتسارع نحو التكامل العالمي من شأنه أن يؤدي إلى خلق فرص جديدة ما يعطي بدوره أيضاً حافزاً إضافياً للاستثمار الأجنبي المباشر.

سابعاً ـ الاستثمار الأجنبي والتنافسية:

شكل تصاعد اهتمام الدول النامية بمسألة التنافسية ولا سيما تنافسية صادراتها في الاسواق الدولية، سببا اضافيا للسعي الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة. ويرجع ذلك الى مساهمة هذه الاستثمارات في الارتقاء بمستوى الصادرات وتحسين الإنتاج، إما من خلال الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة أكبر في مجالات جديدة، وإما بالتحول، في صناعة معينة، من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة والمعتمدة على تكنولوجيا بسيطة وعمالة كثيفة إلى أنشطة ذات إنتاجية عالية تعتمد على تكنولوجيا رفيعة المستوى وعلى المعارف. هذا، ويتطلب الارتقاء بمستوى الصادرات تحسين أداء الإنتاج، كما يتطلب ذلك التحول من الميزة النسبية الثابتة إلى ميزة نسبية ديناميكية. ولاشك أن تحسين القدرة التنافسية أمراً في غاية الأهمية

وينطوي على تحديات ولكنه ليس غايةً في حد ذاته، بل وسيلة لبلوغ الغاية المتمثلة في تعزيز التنمية.

شكل الاستثمار الأجنبي المباشر حافزاً لتكامل الاسواق والعولمة من خلال المساعدة في ربط أسواق رأس المال والعمل وتحسين الانتاجية.

وإذا ما أريد للشركات الأجنبية أن تنخرط أكثر في اقتصادات الدول المتلقية للاستثمار، وجب عليها تحسين أدائها وإقامة روابط خلفية مع الشركات المحلية الوطنية. وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى أن تصبح القيمة المضافة المحلية أكبر. ويعتبر نجاح استراتيجيات التصنيع الوطنية في العديد من الدول الآسيوية مثالا يحتذى في هذا المجال، حيث تضافرت الجهود الرامية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التصدير مع الجهود المتعلقة تنمية القدرات المحلية.

وبدأت دول كثيرة تراعي في سياساتها توفير الشروط اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للتصدير. ومع الاعتراف بأن استقرار الاقتصاد الكلي إضافة إلى عوامل أخرى هيكلية مثل القدرة التكنولوجية والموارد البشرية، هي عناصر أساسية وهامة لجعل أي موقع قادر على التنافس في جذب الاستثمار، فإنه يتم التركيز بصورة متزايدة على السياسات ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو التصدير وتهيئة الظروف اللازمة لزيادته والانتفاع منه.

ثامناً - الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة:

أمضى العديد من الدول النامية عقوداً من الزمن في وضع الحواجز والعقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اشتملت تلك الحواجز على قيود على الحصة المسموح للمستثمر الأجنبي امتلاكها في مؤسسة ما، وقيود على أنواع المشروعات التي يمكن للمستثمر الأجنبي القيام بها. ورغم أن هذه القيود لم تكن تستهدف إلى حدٍ بعيد سد الطريق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما هدفت إلى تشجيع الاستثمارات المحلية، إلا أنها أدت إلى تثبيط الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإضعاف نوعيتها. ولكنها أدت في المقابل في كثير من الأحيان إلى إقامة مشروعات مشتركة بين المستثمرين المحليين والأجانب. ورغم معقوليتها من الوجهة التجارية إلا أنها كانت تصطدم بعقبات أبرزها ضعف نوعية الشريك المحلي أو نتيجة الصعوبة المتأصلة في إدارة المشروعات المشتركة.

وقد أسفرت القيود التي فرضتها الدول النامية على الملكية الأجنبية للمشروعات المحلية عن أثر معاكس تمثل في انخفاض الحوافز الضرورية لدى المستثمرين

الأجانب لإنجاح مشروعاتهم. وقد اشتملت القيود وأنظمة التحكم في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي وضعتها الدول النامية على العديد من العناصر قد يكون أهمها: الحظر الصريح على الاستثمار في مجالات اعتبرت استراتيجية، اشتراطات الحصول على الموافقة الرسمية، وجود معايير غامضة بشأن الحصول على الموافقة، الضرائب الباهظة التي تستلزم إجراءات تعويضية من خلال حوافز الاستثمار، القيود التي تفرض على حصة الشركة الأجنبية في المشروعات، والشروط التي تنص على نسبة محددة من المستلزمات المحلية (المحتوى المحلي).

يفترض ان تتضافر الجهود والسياسات الرامية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التصدير مع السعي الى تنمية القدرات المحلية.

وأصبحت تلك القيود والإجراءات محور نقاش في جولة أورجواي لتحرير التجارة، حيث رأت الدول المتقدمة أن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة تعد مشابهة للدعم التي تقدمه الدول لصادراتها، وبالتالي فقد دعت إلى إلغاء هذه الإجراءات كونها تؤدي إلى تغيير مسار التجارة العالمية وتشجيع الإنتاج غير الكفء، بالإضافة إلى أن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة مخالفة لقواعد اتفاقية الجات (GATT).

وكان قد عرض موضوع إجراءات الاستثمار قبل جولة أورجواي بخمس سنوات حين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح اقتراح يتضمن ضرورة الاهتمام بآثار سياسات الاستثمار على التجارة الدولية. وقد لقي هذا الاقتراح آنذاك مقاومة شديدة من الدول النامية كما أنه لم يلق ترحيباً واسعاً من الدول المتقدمة، وكانت الحجة المسوغة ضد هذا الاقتراح هو أن "الجات" ليست مختصة قانوناً بالنظر في سياسات الاستثمار.

وفي خلال المرحلة التمهيدية التي سبقت بدء جولة أورجواي، اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية جدول أعمال موسع للمفاوضات الخاصة بإجراءات الاستثمار التي قد تؤثر على كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتجارة الدولية. وقد كان من البديهي أن يثار التساؤل بالنسبة لعدد كبير من الدول حيال مدى استعدادها للحد من حريتها في فرض مثل تلك الإجراءات على المستثمر الأجنبي من خلال اتفاقية متعددة الأطراف، حيث ترى الدول النامية في هذا الإطار بأن استخدام هذه الإجراءات يعتبر أداة هامة في تنفيذ سياسات الاستثمار وأن أية ضوابط يتم وضعها في هذا المجال يجب أن تراعي احتياجات التنمية لديها.

وانتهت جولة أورجواي بالتوصل الى اتفاق حول إجراءات الاستثمار ذات الأثر على التجارة (TRIMS) والمتعلقة بالإجراءات والشروط التي تضعها السلطات المحلية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تنطوي على تقييد أو تشويه للتجارة العالمية. وحدد الاتفاق من تلك الإجراءات اشتراط قيام المشروع الأجنبي

بشراء أو استخدام منتجات محلية بمقادير أو نسب معينة، واستخدام شرط الموازنة التجارية والصرف الأجنبي، ولكنها لم تمنع شرط الأداء التصديري. ويهدف الاتفاق إلى إزالة هذه الإجراءات خلال سنتين من قيام منظمة التجارة العالمية بالنسبة للدول المتقدمة، وخمس سنوات للدول النامية، وسبع سنوات للدول الأقل نمواً. ويجوز تمديد هذه الفترة للدول النامية وللدول الأقل نمواً. وقد أخذت منظمة التجارة العالمية خلال الاجتماع الوزاري في مدينة الدوحة بدولة قطر خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2001 قراراً ينظر بإيجابية الى طلب بعض الدول الأقل نمواً لتمديد فترة السماح المعطاة لها بموجب اتفاقية (TRIMS). لا شك أن إلغاء هذه الإجراءات سوف تكون له نتائج اقتصادية إيجابية مماثلة لعملية تحرير التجارة العالمية، حيث أن استخدام شرط المحتوى المحلي ترتب عليه زيادة تكلفة الإنتاج نتيجة إجبار المستثمر الأجنبي استخدام موارد محلية غالباً ما تكون غير ملائمة فنياً وذات أسعار مرتفعة مقارنة بالأسعار العالمية. كما أن شرط موازنة التجارة والصرف الأجنبي يعد إجراءً مشابهاً للقيود الكمية التي تفرضها بعض الدول على تجارتها الخارجية.

ترى الدول النامية ضرورة ان تراعي الاتفاقيات الدولية لتحرير الاستثمار احتياجات التنمية فيها.

تاسعاً ـ الاستثمار الأجنبي المباشر والخصخصة:

أدت موجة الخصخصة في كثير من الدول النامية منذ أواخر عقد الثمانينات إلى نمو كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما كانت الخصخصة بالنسبة لاقتصادات دول أوروبا الوسطى والشرقية عنصراً هاماً من عناصر عملية التحول إلى نظام اقتصاد السوق وهي تنطوي في الغالب على مشاركة من جانب مستثمرين أجانب بتنفيذ استثمارات مباشرة.

فخلال الفترة التي شهدت نشاطاً بصورة خاصة (1988- 1995) تلقت الدول النامية حوالي 38 مليار دولار على شكل تدفقات استثمار أجنبي مباشر ومبلغ 21 مليار دولار على شكل استثمارات غير مباشرة، ويمثل المبلغان معاً نسبة 45% من إيرادات كافة عمليات الخصخصة.

ويمكن تنفيذ الخصخصة بأسلوبين أساسيين: بيع المؤسسات بيعاً مباشراً لاحد المستثمرين او لمجموعة منهم، أو بيعها عن الاكتتاب العام. ويبدو أن المشاركة المباشرة من جانب المستثمرين الأجانب غير ممكنة إلا في حالة البيع المباشر. إلا أن المالكين الجدد، سواء كانوا أفراد أو صناديق استثمار، قد يبيعون في المستقبل أسهم تلك المؤسسات لشركات أجنبية.

وهكذا، يمكن أن يكون للخصخصة أثر إيجابي طويل الأجل على توفير واجتذاب رأس المال الإنتاجي من الخارج، إلا أن الأمر يعتمد في الأساس على أسلوب إدارة

برامج الخصخصة. فبرامج الخصخصة الجذابة تشترك في ثلاث خصائص هامة هي: الالتزام السياسي، التوجه التجاري، والشفافية. ويمكن أن يسفر اتباع هذه المبادئ عن تحقيق الحد الأقصى الممكن من المشاركة من جانب المستثمرين الأجانب في عمليات بيع المؤسسات التي تمتلكها الدول بيعاً مباشراً، وبالتالي تحفز المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فقد تمكنت أنجح الدول في تنفيذ عمليات الخصخصة من تحقيق زيادة مستمرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها نتيجة الاستقرار السياسي وكبر حجم المشاريع المخصخصة. وهكذا تؤثر برامج الخصخصة الواسعة النطاق في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة طرق ابزرها: إتاحة وسيلة ملموسة لتلك الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في اقتصاد البلد المعين، إزالة كافة العقبات المعيقة للاستثمار، تحسين البنية الأساسية، وأخيراً إعطاء إشارة من الحكومة باتخاذها الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة ملائمة لاستثمارات القطاع الخاص.

عاشراً ـ مناخ الاستثمار في الدول العربية:

لم يتعد نصيب الدول العربية من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة 0.7% خلال عام 2002. كما أنه لم يتجاوز نسبة 3% من الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية. وإن دلّ هذا على شيء فإنه يدل على تواضع حجم تلك الاستثمارات بالمقاييس الدولية، وعدم قدرة الأقطار العربية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنافسة الدول النامية لاسيما في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا.

جدول (3) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول النامية
(مليون دولار)

البيان	1998	1999	2000	2001	2002
الصين	43751	40319	40772	46846	52700
المكسيك	11933	12534	14706	24731	13627
هونج كونج (الين)	14770	24596	61938	22834	13718
البرازيل	28856	28578	32779	22457	16566
بولندا	6365	7270	9342	8830	4119
سنغافورة	6389	11803	5407	8609	7655
تشيلي	4638	9221	3674	5508	1603
الدول العربية	8402	4297	2333	5944	4474

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2003.

ومن الواضح أيضاً وجود تفاوت كبير بين الدول العربية فيما يتعلق بقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث نجد مثلاً أن دول المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، والسودان) تستقطب ما يزيد عن 80% من

إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية. ويعزى ذلك إلى حجم وهياكل اقتصاد تلك الدول والسياسات المتبعة في ذلك الخصوص.

وعلى الرغم من ذلك، فقد واصلت الدول العربية خلال الأعوام القليلة الماضية استكمال التشريعات الخاصة بالاستثمار وتغيير الأطر التنظيمية الداخلية والخارجية الخاصة به. وشمل ذلك تطوير التشريعات ذات الصلة بالاستثمار كتعديل القوانين الخاصة بالتملك الأجنبي وتخفيف القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب بما يجعل اقتصادات تلك الدول وبيئتها الاستثمارية أكثر تنافسية في ظل التوجه الدولي نحو العولمة. وينسحب هذا الأمر على النظم الخارجية للاستثمار وتدفق رؤوس الأموال، حيث قامت الدول العربية بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية لتشجيع وضمان الاستثمار مع الدول الأجنبية وفيما بينها. كما قام العديد من الدول العربية بتوقيع اتفاقيات ثنائية تهدف إلى تفادي الازدواج الضريبي معظمها مع الدول المتقدمة.

وضمن هذا الإطار، قام العديد من الدول العربية بتوقيع اتفاقيات متعددة الأطراف، والانضمام الى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) والتي تضم في عضويتها حالي 16 دولة عربية. هذا فضلاً عن الانضمام الى المنظمات الاقليمية مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادارت.

حظيت الدول النامية خلال الفترى 1988- 1995 بحوالي 59 مليار دولار كاستثمارات اجنبية مباشرة وغير مباشرة، تمثل نحو 45% من ايرادات عمليات الخصخصة فيها.

كما واصلت الدول العربية جهودها الترويجية الرامية إلى تحسين وتطوير قدرات وفاعلية أجهزتها الوطنية المعنية بترويج الاستثمار وذلك بهدف مواجهة تحديات المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتم اعتماد أساليب حديثة للترويج للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.

بيد أن ذلك كله لم يكن كافيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على الرغم من المغريات المتمثلة في تهيئة الأرضية الصالحة والمناخ المؤاتي لتلك الاستثمارات ولعمل الشركات متعددة الجنسيات. وقد تكون العوامل الاقتصادية الكلية وأسواق الأوراق المالية في الدول العربية تشكل ابرز المعوقات. وبالتالي فإن قدرة الدول العربية على المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى متوقفة على عدد من الشروط قد يكون أبرزها تعزيز وتيرة الإصلاح الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار بكافة جوانبه.

جدول (4) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بعض الدول العربية
(مليون دولار)

البيان	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الجزائر	260	501	507	438	1196	1065
البحرين	329.3	179.5	453.7	358	91.8	218
مصر	886.9	1065.3	2919.4	1235.4	509.9	647
العراق	1.1	7.1	6.9-	3.1-	1-	-
الأردن	360.9	310	158	39.2	169.1	56
الكويت	20	59.1	72.3	16.3	39.5-	7
لبنان	150	200	250	297.8	249.3	257
ليبيا	82.3-	150.2-	118.4-	142.1-	100.6-	96-
المغرب	1079.3	333.1	849.5	201.3	2657.8	428
عُمان	65	101.4	20.8	23.4	48.6	40
قطر	418.3	347.3	113.3	251.6	237.4	326
السعودية	3043.5	4289.2	780-	1883.6-	19.8	350-
السودان	97.9	370.7	370.8	392.2	574	681
سوريا	80	82	263	270	205	225
تونس	365.3	668.1	367.9	778.8	486.4	821
الإمارات	232.4	257.7	984.9-	260.5	155.6-	95
اليمن	138.5-	219.4-	194.3-	200.9-	204.9-	64
الإجمالي	7169.1	8401.9	4297.2	2332.8	5943.5	4474

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2003.

لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في الاقتصاد البرازيلي خلال العقدين الماضيين، لا سيما في تطوير القاعدة الصناعية. وجاء ذلك نتيجة سياسة الاستقرار والانفتاح والتحرر الاقتصادي، حيث شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البرازيل ارتفاعاً كبيراً من حوالي 3 مليار دولار في عام 1994 إلى أكثر من 22 مليار دولار عام 2001، أي ما يعادل حوالي 26% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة إلى أمريكا اللاتينية. وبذلك تعتبر البرازيل أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

ومنذ أواسط عقد التسعينات، اعتمدت السلطات البرازيلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمساعدة في تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: تمويل عجز ميزان المدفوعات، تمويل عجز الموازنة العامة من خلال خصخصة شركات القطاع العام، وتحديث قطاعي الإنتاج والخدمات لتطوير الانتاجية وتعزيز القدرات التنافسية.

بالإضافة إلى قيام السلطات الحكومية بخلق فرص جديدة للأعمال والاستثمارات، فقد تضمن الإطار الاقتصادي الجديد، مستويات منخفضة من الحماية بما يسمح للواردات بالدخول إلى الاقتصاد البرازيلي وتحسين هوامش الأرباح للشركات خارج الحدود والعاملة في البرازيل. وكان واضحا وجود ثلاثة اتجاهات تعتبر مسؤولة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي، التوسع الكبير في عمليات الدمج والتملك، تمديد وتعميق برامج الخصخصة، والاستثمارات الجديدة الموجهة لتنظيم وهيكلة عمليات الشركات عبر الحدود الموجودة في البرازيل

وقد شملت المرحلة الأولى من برنامج الخصخصة في البرازيل نقل ملكية الحكومة في القطاع الصناعي إلى القطاع الخاص، وخاصة في قطاعات التعدين، وصناعة الصلب والحديد، وصناعة الكيماويات والبتروكيماويات والأسمدة. في حين شملت المرحلة الثانية مجال الخدمات العامة، وقد تضمنت توليد الطاقة وتوزيعها، خطوط السكك الحديدية، المياه، الغاز، المجاري، الاتصالات، والمؤسسات المالية.

وتركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البرازيل على النحو التالي: في صناعة السيارات (50.6%) الإلكترونيات (19%)، الكيماويات والبتروكيماويات (9%)، الأغذية والمشروبات (6%). ومن الشركات العالمية الكبرى التي دخلت السوق البرازيلي مثلاً جنرال موتورز، دايملر بنز، شركة فورد، شركة فيات وشركة فلوكسواجن.

ويمكن القول ان حجم الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها السلطات البرازيلية، وكبر السوق البرازيلي، والدرجة العالية من الانفتاح والتحرر الاقتصادي

والتجاري، وبرامج الخصخصة، وإزالة العقبات أمام الصادرات والواردات، والتسهيلات التي واكبت جذب الاستثمارات الأجنبية والمناخ المؤاتي لعمل واستمرار تلك الاستثمارات، فضلاً عن الاستقرار السياسي، كانت جميعها عوامل أدت إلى جعل الاقتصاد البرازيلي من أكبر الاقتصادات المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي كان لها أثرها المباشر على أداء ونمو هذا الاقتصاد.

بعض التوصيات حول
"الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقطار العربية"

نظم المعهد العربي للتخطيط ورشة حول الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقطار العربية في مقره بالكويت خلال الفترة 27-29 مارس 2000. وقد خرجت الورشة بعدد من التوصيات، كان ابرزها ما يلي:

- مراجعة أنظمة الحوافز والأطر التنظيمية الخاصة بالاستثمارات الاجنبية وتحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة، لا سيما من خلال خلق بيئة اقتصادية وسياسية ومؤسسات ملائمة.
- لا ضرورة للاستثمارات الأجنبية التي لا تخدم الأهداف التنموية وتعبر عن أولويات كل قطر بشكل واضح.
- عدم التركيز على الحوافز التي يمكن أن يمنحها أي قطر من الأقطار المنافسة. وبالتالي، فإن الحوافز الضريبية وتدني الأجور لم تعد حوافز كافية لوحدها لجذب الاستثمار الأجنبي.
- أهمية دور مؤسسات الترويج في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهمية أن يكون العاملون فيها على قدر عال من الكفاءة.
- أهمية تطوير قطاع محوري لجذب الاستثمار، بحيث يستجيب هذا القطاع إلى الأولويات التنموية داخل كل قطر.
- السعي لتنمية قطاعات جاذبة الى جانب القطاعات التقليدية مثل الطاقة والصناعات التحويلية. والتركيز على قطاع الخدمات والمجالات ذات الكثافة المعرفية والتقنية العالية.
- أهمية توظيف اتفاقيات الشراكة والتكامل الاقتصادي، لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- ضرورة الدراسة المتأنية لآثار الممكنة للاتفاقيات التجارية في ظل منظمة التجارة العالمية على الاستثمارات الاجنبية، لاسيما تلك المتعلقة بالاستثمار (TRIMs) والخدمات (GATS).
- البحث في طرق بديلة لنقل التقنية والإدارة الحديثة، حيث يمكن أن تمثل هذه الطرق حافزاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المستقبل.

تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات

يشير تقرير الاستثمار العالمي لعام 2002، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى أن دور الشركات متعددة الجنسيات آخذ في التعاظم في الاقتصاد العالمي السائر في طريق العولمة. وذكر التقرير ان عدد هذه الشركات بلغ عام 2001 حوالي 65 ألف شركة تضم نحو 850 ألف شركة أجنبية تابعة لها في شتى أنحاء العالم. ويقدر عدد العاملين في هذه بحوالي 54 مليون شخص مقارنة بنحو 24 مليون شخص في عام 1990. وقد بلغ رقم مبيعاتها حوالي 19 تريليون دولار أي ضعف قيمة الصادرات العالمية، في حين كان الرقمان متساويان عام 1990. واستأثرت الشركات المتعددة الجنسيات والشركات التابعة لها بعشر الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

المراجع

أبو قحف، عبدالسلام (1989)، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

الإمام، عماد (2000)، "ملخص وقائع ورشة عمل حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأقطار العربية"، الكويت 27-29 مارس 2000، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، المجلد الثاني، العدد الثاني، يونيو 2000.

الحسيني، عرفان تقي (1999)، "التمويل الدولي"، دار قابس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

"دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية في الدول النامية"، (1985)، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الكويت.

الزميع، علي فهد (2000)، "الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت لماذا- كيف"، ورقة عمل قدمت في مؤتمر الفرص الاستثمارية في ظل قانون الاستثمار الأجنبي في دولة الكويت، خلال الفترة 12-13 فبراير 2000، الكويت.

السلطان، عدنان علي واللوغاني، نبيل عيسى (2000)، "عوامل جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الكويتي"، ورقة عمل قدمت في مؤتمر الفرص الاستثمارية في ظل قانون الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت، خلال الفترة 12-13 فبراير 2000، الكويت.

خضر، حسان (1999)، الاستثمار الأجنبي المباشر وتجربة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بنك الكويت المركزي، الكويت (غير منشورة).

عبدالله، عادل (1998)، برنامج تحليل الأجنبي المباشر، 31 أكتوبر- 4 نوفمبر 1998، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

"مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001"، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت.

المراجع الأجنبية

DE VIA, G. (2001), Foreign Direct Investment and Multinational Enterprises, In the International Economics Theories, Themes and Debates (ed.) by Lawler K. and Seddighi, H., Financial Times, Prentice Hall, Great Britain.

IMF (1994), How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?, Washington, D.C.

International Financial Corporation (1997), Foreign Direct Investment, World Bank, Washington, D.C.

MIGA (2001), Investment Promotion Toolkit, A comprehensive guide to FDI promotion, The World Bank, Washington, D.C.

Moosa, I. A. (2002), Foreign Direct Investment, Theory, Evidence and Practice, Antony Row Ltd., Great Britain.

Oman, C. (2000), Policy Competition for Foreign Direct Investment, OECD, Paris, France.

UNCTAD (2003), WIR, FDI Policies for Development: National and International Perspectives, United Nations, Geneva.

________ (2002), WIR, Transnational Corporations and Export Competitiveness, United Nations, Geneva.

________ (2001), Host Country Operational Measures, United Nations, Geneva.


________ (1999), Foreign Direct Investment and Development, United Nations, Geneva.

________ (1999), WIR, Foreign Direct Investment and the Challenge of Development, United Nations, Geneva.

________ (1999), WIR, Trends and Determinants, United Nations, Geneva.

United Nations (1999), Foreign Investment in the Arab World, Regional Symposium on Investment in the Arab World, 16-18 June 1999, Rabat, Morocco.

قائمة إصدارات جسر التنمية

العنوان	المؤلف	رقم العدد
الأعداد الصادرة:		
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبد القادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسان خضر	التاسع
جداول المدخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د.ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنية التحتية	أ.حسان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ.صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ.جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ.صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د.علي عبد القادر علي	الثاني والعشرون
أسعار الصرف	د.بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د.محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د.مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفي بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف وقضايا	**أ.حسان خضر**	**الثاني والثلاثون**

العدد المقبل:

العنوان	المؤلف	رقم العدد
محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	د.علي عبد القادر علي	الثالث والعشرون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي :
http://www.arab-api.org/develop_1.htm